

الحمولة الدلالية في الفعل⁽¹⁾

السعدية صغير

(كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة، المملكة المغربية)

BIBLID [1133-8571] 18 (2011) 225-238

Resumen: “La carga semántica del verbo”. Este artículo aborda la cuestión de la carga semántica del verbo desde dos aspectos diferentes. En el primero de ellos se analiza la forma de identificar el sentido del verbo dentro de la oración, mientras que en el segundo se ocupa de los significados lexicalizados en algunos verbos con el fin de determinar su carga semántica por medio del análisis de la fusión, fisión, homonimia y polisemia.

Palabras clave: Semántica, carga semántica, verbo, homonimia, polisemia.

Abstract: “The Semantic Content of the Verb”. The present work deals with verb semantic content through two main points. We address in the first point, how to identify the verb meaning in the sentence. The second point deals with lexicalized meaning in some verb to determine its semantic content through fusion, fission, homonymy and polysemy .

Key words: Semantics, Semantic content, Verb, Homonymy, Polysemy.

ملخص البحث: نتناول في هذا المقال الحمولة الدلالية (Semantic Content) في الفعل من خلال نقطتين أساسيتين. نعالج، في النقطة الأولى، كيفية تحديد دلالة الفعل في البنية. وندرس، في النقطة الثانية، الدلالة المعجمة (Lexicalized Semantic) في بعض الأفعال لتحديد حمولتها/ شحنتها الدلالية، وذلك من خلال خاصيتي الإصهار (Fusion) والإفراغ (Fission) وظاهرتي الاشتراك اللفظي (Homonymy) وتعدد المعنى (Polysemy).

(1) نشكر للقارئ المجهولين تفويهم وملاحظاتهم القيمة حول مقالنا.

كلمات مفاتيح: علم الدلالة، الحمولة الدلالية، الفعل، الاشتراك اللفظي، تعدد المعنى.

1. الفعل بين التركيب والدلالة والصرف

تنتقي الأفعال موضوعات حسب لزومها أو تعديها أو هما معا. هذه الموضوعات تسند لها أدوار دلالية بطريقة آلية. بمعنى آخر، إن الفعل ينتقي موضوعات من الناحية التركيبية وتحمل أدوارا دلالية في نفس الوقت. فالفعل ضرب، مثلا، ينتقي موضوعين: ضارب (منفذ) ومضروب (ضحية)، وعدد الموضوعات ناتج عن دلالة الفعل. وهذا يعني أن ما يوجد في التركيب هو ضرب من الإسقاط لما يوجد في الدلالة. فإذا صنعنا فعلا، مثل أثوب، ووضعناه في جملة كما في (1).

(1) أثوب الرجل الولد الثوب

تستخلص دلالة الفعل من التركيب، فالفعل أثوب قد يدل على حركة، أي أن هناك انتقالا لعنصر من مكان إلى آخر. فالبنية (1) تحمل تأويلات متعددة مثل ألبسه ثوبا أو اشترى له ثوبا أو خاط له ثوبا. إن دلالة الفعل المصنوع تتحكم فيها طبيعة الفعل وموضوعاته، مما يعني أن هناك تعاقبا بين التركيب والدلالة. وهناك، أيضا، لواصل صرفية قد تنقل الفعل من لازم إلى متعد، أو من متعد إلى واحد إلى متعد إلى اثنين، فتغير فيه دلاليًا كما في (2).

(2) أ) قتل المجرم الرجل

ب) أقتل المجرم زيدا الرجل

فالمهزمة في أقتل نقلت الفعل من متعد إلى واحد إلى متعد إلى اثنين، فأصبح يدل على الجعل أي (جعل الرجل يُقتل). وهذا يعني أن المنفذ في (2أ) في البنية المنطقية هو نفسه في البنية السطحية. في حين أن المنفذ في (2ب) يتحمل تأويلين: فقد يكون الجاعل في البنية السطحية هو الجاعل في البنية العميقة، وقد لا يكون هو الجاعل الحقيقي. وهذا يعني أن هناك اختلافا في وظيفة الحدث لكونه يتناوب بين المباشرة وعدم المباشرة. وبالتالي، فقتل تدل على الجعل وأقتل تدل على التعريض.⁽²⁾

عموما، إذا نظرنا في بنية الأفعال، نجدتها تقرر في كثير من الأحيان سلوكات تركيبية معينة بالدلالة. فما يسند إلى الجذر من خصائص تركيبية ودلالية وصرفية يلعب دورا هاما في تحديد إمكانات تأويل الصيغة

(2) التعريض هو جعل تنوسي فيه فاعل الفعل الثلاثي، أو نُزع تركا. (للتوسيع انظر الفاسي الفهري 1986، ص. 168).

وتأويل التركيب الذي تظهر فيه هذه الصيغة. وبالتالي، فإن هذا التفاعل بين الصرف والتركيب والدلالة يؤكد أن النظام اللغوي العربي لا يقوم على التركيب فقط، ولكن يقوم أساساً على الصرف. وما يؤكد هذا أيضاً، أنه إذا أخذنا صيغة من الصيغ، وقلنا إن أفعل تدل على الجعل، فقد يُطرح مشكل عندما نصطدم بأفعل المطاوعة. وهذا يعني أن هناك صورا، وإن كانت تستنتج من بعض المؤشرات الصرفية، فإن تأويلها يبقى مفتوحا ويحتاج إلى تركيب لتحديده. فالدلالة، إذن، ليست موجودة في الوحدة المعجمية وإنما مستخلصة من التركيب ولا تقوم خارجه عنه.

2. الفعل والبنية الموضوعية

حينما نتلفظ بمفردة تتمثل في ذهننا البنية التركيبية التي تقترن بها. فاختيار فعل ما، مثلا، يقترن به عدد الموضوعات التي يمكن أن ينتقياها. فهناك أفعال لازمة وأفعال متعدية وأفعال يمكن أن تكون لازمة ومتعدية. فذهب، مثلا، لا يمكن أن يظهر بموضوعين. بخلاف ضرب التي تشترط ذلك. وهما معا يختلفان عن أكل التي تتصرف بينهما، كما يبدو من خلال الأمثلة في (3-5).

(3) أ) ذهب الرجل

ب) *ذهب الرجل الولد

(4) أ) ضرب الرجل الولد

ب) *ضرب الرجل

(5) أ) أكل زيد التفاحة

ب) أكل زيد

إن دلالة فعل ما تتحدد بتأليفه مع الموضوعات التي ينتقياها، كما يتضح من خلال نفس الفعل الممثل له

ب(6).⁽³⁾

(6) أ) ضرب الدرهم

ب) ضرب الولد

ج) ضربه البرد

د) ضرب الشيء

هـ) ضرب الصلاة

(3) أمثلة مأخوذة من المنجد، ص. 448-449.

- (و) ضربه على يده
 (ز) ضرب الزمان
 (ح) ضرب الأجل
 (ط) ضرب الجزية عليهم
 (ي) ضرب الحاسب كذا
 (ك) ضرب الشيء بالشيء

إن التراكيب المختلفة في (6) توضح، بدون شك، دلالة الفعل. فالضرب المسبب للأذى يختلف عن الضرب الرياضي. وهما يختلفان عن ضرب العملة وعن ضرب الرجال (بمعنى نوع منهم). فالفعل، إذن، لا يأخذ دلالاته إلا إذا اقترن ببنية. وهذا القرن هو الذي يفصل المفردة عن المركب. يبدو هذا القرن أيضا شبيها بما يسمى بالاشتراك اللفظي وتعدد المعنى كما سنبين في الفقرة الموالية.

3. الاشتراك اللفظي وتعدد المعنى في الفعل

كثير التأليف حول المشترك اللفظي، وهو عند اللغويين دلالة لفظ على شيئين مختلفين أو أكثر. فإذا نظرنا في معجم من المعاجم العربية مثلا، نجد لنفس الدخلة المعجمية معاني مختلفة، فالفعل بنى مثلا أدرج تحته ما يلي:

(7) أ) بنى البيت: شاده وأقام جدرانته

ب) بنى الرجل: اصطنعه

ج) بنى الأرض: أقام فيها بناء

د) بنى على أهله: دخل عليها

هـ) بنى الطعام بدنه: سمنه وعظمه

(و) بنى الكلمة: ألزم آخرها ضربا واحدا من السكون.⁽⁴⁾

فهذا النموذج، وغيره كثير، يقترن، إلى حد ما، بالاشتراك اللفظي وتعدد المعاني.⁽⁵⁾ هنا نطرح السؤال التالي:

(4) أمثلة مأخوذة من المعجم العربي لاروس، ص. 252.

(5) تقتزن هذه الظاهرة بما يسمى عند شومسكي (1957) باللبس (أي احتمال البناء الواحد لأكثر من تأويل دلالي واحد). وقد بين تحت عنوان "حدود النموذج المركزي" أن اللبس يقع في مستويات متعددة. منها المستوى المعجمي ويختل فيه اللفظ قراءات متعددة. للتوسع انظر ص. 68.

كيف يمكن أن نعبر عن الفعل الواحد (الكلمة الواحدة) بمعان مختلفة أو نعبر بأفعال مختلفة (كلمات مختلفة)؟

يرى الفاسي الفهري أنه لو افترضنا أن هناك لفظا واحدا بمعان مختلفة فسيكون هذا اعتباطا. ولو افترضنا أن هناك ألفاظا متعددة بمعنى واحد ، فستكون مصادفة.⁽⁶⁾ نفهم من هذا أنه يمكن أن نستعمل عددا من الألفاظ للدلالة على عدد من المعاني. ويبدو ذلك واضحا في استعمال بنى الدالة على تزوج بها فلو استعملنا تزوج بها لما طرح المشكل لأن اللغة العربية أساسها الخلق والإبداع، وتتيح لنا أن نعبر بفعل /بلفظ واحد عن معنى واحد، كما أنها تتيح أن نعبر بفعل /بلفظ واحد عن معان مختلفة. لكن حينما تتيح هذا الإمكان فإنها تقيده، لأننا لا يمكن أن نصير بنفس الفعل/ الدخلة إلى معان متعددة.

4. دلالة الفعل والترجمة

يقترن مشكل الترجمة بمشكل الترادف إلى حد ما. فإذا أخذنا، مثلا، فعلا في لغة من اللغات وقابلناه بآخر في لغة أخرى، فإنه لا يتحرك بنفس الطريقة ولا يدل على نفس المعنى، ولعل الأمثلة (8-11) توضح ذلك.

(8) أ) بنى منزلا

Il a construit une maison (ب)

(9) أ) بنى نظرية

Il a construit une théorie (ب)

(10) أ) بنى عبارة

Il a construit une phrase (ب)

(11) أ) بنى بهند

Il a construit avec marie* (ب)

إن مقارنة الفعل بنى في اللغة العربية مع مقابله construire في الفرنسية توضح أن الترجمة من لغة إلى أخرى، وإن كانت تقرنا من المعنى نسبيا في بعض الأحيان، فإنها لا تنجح في ذلك دائما، وهذا ما يبرر لحن البنية (11ب). من هنا فإن لفظة construire في الفرنسية لا يمكن أن تسلك سلوك بنى في اللغة العربية. نفس الشيء نقوله بالنسبة للفظ to look في الإنجليزية كمقابل لنظر في معنى من المعاني في اللغة العربية.

(6) محاضرات تكوين طلبة الدكتوراه (1998).

فهذا الفعل يمكن أن يقرن بحرف فيغير دلالته، كما يظهر من خلال الأمثلة التالية:⁽⁷⁾

(12) أ) to look down

ب) احتقر

(13) أ) to look for

ب) حافظ/ اعتنى

(14) أ) to look after

ب) بحث/ توقع

يبدو، إذن، أن تفاعل الفعل مع باقي مكونات الجملة هو الذي يحدد دلالته. وهذا التفاعل لا يمكن الإحساس به إلا داخل نسق لغوي يعتمد القالبية .

5. القالبية⁽⁸⁾ / أو المجزئية

يقترن مفهوم القالبية (modularity) بالمعجم الذهني، ويمكن أن نقرنه بالكبس أيضا، لأن كل كلمة عبارة عن كلمات. فالكلمة الصوتية ليست هي الكلمة الصرفية، وليست هي الكلمة التركيبية وليست هي الكلمة الدلالية، وهذا المفهوم يصطلح عليه الفاسي الفهري (1994-2000) بالقالبية أو المجزئية. ومضمون القالبية أن كل قالب معرّف مستقل ومتفاعل مع قوالب معرفية أخرى في نفس الآن. وهذا يعني أن هناك مكونات تشتغل مستقلة عن بعضها بعضا. بحيث يشتغل كل من النظام الصرفي والنظام التركيبي والنظام الدلالي بقواعده، وليس هناك علاقة مطردة ومبررة بين مجزوءة الصرف وبين مجزوءة الصوت وبين مجزوءة التركيب. هذا يعني أنه عندما نتلفظ بفعل من الأفعال فإننا ننظر إليه من كل المستويات: المستوى

(7) أمثلة مأخوذة من المورد

(8) القالب لغة هو الشيء الذي تفرغ فيه الجواهر ليكون مثالا لما يصاغ منها . لسان العرب، ج.1، ص. 689. ويعرف غاليم القالبية قائلا: "من أهم دلالات التصور القالي أن وقائع اللغة ومعطياتها تصفان بالتعقيد والتنافر، وأنه بالنظر إلى فشل النظريات الأحادية التي تستخدم نمطا واحدا من القواعد في تقديم رصد دال لهذه الوقائع والمعطيات، يمكن افتراض نسق تفاعل داخله نظريات فرعية مستقلة عن بعضها جزئيا، كل واحدة منها تملك تنظيما مجردا ومبادئ خاصة، وتسمى قالبيا (Modular). وتعني الفرضية القالبية، إذن، باعتبارها تخصيصا لصورة النحو، الانتقال من تفسير نحوي أحادي إلى تفسير نحوي قالب يستخدم عددا من أنماط المبادئ وأنساق القواعد التي تنطبق على مستويات مختلفة ". للمزيد من التفصيل انظر غاليم (1999)، ص. 387-388. ومن خصائص القالبية أن الكلمة قد تكون سليمة تركيبيا لكن ليس لها ما يبررها في المستوى الصرفي. فجملة مثل *أفتن الجمال المرأة الرجل* لاحنة صرافيا لأنها تحرق قيادا صرافيا مفاده أن الجعل بواسطة اللواصق محصور في تطبيق واحد. انظر الفاسي الفهري (1994-2000).

الصرفي والمستوى الصوتي والمستوى التركيبي والمستوى الدلالي. بعبارة أخرى، أن الفعل الواحد هو أفعال متعددة. فالفعل في المستوى الصوتي ليس هو الفعل في المستوى الصرفي وليس هو الفعل في المستوى التركيبي وليس هو الفعل في المستوى الدلالي. ولتوضيح هذا الاختلاف أكثر ننظر في الأمثلة التالية:

(15) أ) أكتبه المحاضرة

ب) كتبه المحاضرة

ج) كتب المحاضرة

على المستوى الملاحظي، يبدو أن هناك تغييرات في المستوى الصرفي وليس هناك تغييرات في المستويين التركيبي والدلالي. فأكتب أدرجت فيها اللاصقة الهمزة على كُتِبَ، وكتَبَ ألصق بها التضعيف على كُتِبَ. لكن من الناحية التركيبية لم يحدث أي تغيير، لأن الزوج كُتِبَ وأكتب ينتقيان نفس الموضوعات ويحملان نفس الدلالة في دلالتهما على الجعل.

ويمكن أن نجد تغييرات في الصرف والدلالة وليس لها تأثير على المستوى التركيبي، إذ نقول مثلاً:

(16) أ) قَطَعَ اللحم / قَطَعَ اللحم

ب) كَسَرَ النافذة / كَسَرَ النافذة

ج) فَتَحَ الباب / فَتَحَ الباب

إذا كانت قَطَعَ وقَطَعَ، مثلاً، تنتقي نفس عدد الموضوعات، فإنهما يختلفان من الناحية الصرفية لأن فعل أصلية وفعل مشتقة. كما أنهما يختلفان من الناحية الدلالية. فَقَطَعَ تدل على التحزيء إلى شيتين، أما قَطَعَ فتدل على التكتير.

ويمكن أن نجد تغييرات في التركيب والدلالة ليست واضحة في المستوى الصرفي كما في (17):

(17) أ) شعلت النار

ب) شعل النار

وأخذنا مبدأ القالبية، نجد أن هناك ما يرجع إلى الصواتة، وهناك ما يرجع إلى الصرافة، وهناك ما يرجع إلى التركيب. وتأليف هذه المكونات الثلاثة يعطينا الحمولة الدلالية في الأفعال.

6. الفعل بين الإصهار والإفراغ

إن الحديث عن الدلالة المعجمة في الأفعال يجعلنا نقف عند خاصيتي الإصهار والإفراغ. وإذا رجعنا إلى الأبحاث اللغوية، والمتمثلة أساساً في أعمال هيل وكيزر (1992) والفاسي الفهري (1993-1997) من

بين آخرين، نجدها تميز في الإصهار بين عمليتين: إصهار بالضم وإصهار بالذويان. وتختلف هاتان العمليتان بين اللغات. فما تصهه لغة ما بالضم قد تصهه أخرى بالذويان.⁽⁹⁾ وتعتبر خاصيتنا الإصهار والإفراغ من بين الخصائص الأساسية التي تتميز بها اللغة العربية. فالكلمة العربية تتميز بطاقتها الإصهارية الكثيفة، إذ يمكن أن نعبر عن المفردة ببنية ونسمة هذا إفراغا. ويمكن أن نعبر عن البنية بمفردة ونسمة هذا إصهارا.⁽¹⁰⁾ إن هذا الازدواج بين المفردة والبنية يمكن التمثيل له بالتراكيب التالية:

(18) أ) هار البناء

ب) وقع هيار في البناء

(19) أ) انفجرت الأرض

ب) وقع انفجار في الأرض

(20) أ) اتفق على المشروع

ب) تم الاتفاق على المشروع

(21) أ) ضرب الولد

ب) وقع ضرب على الولد

(22) أ) أكل الرجل

ب) فعل الرجل أكلا

(23) أ) كبر الولد

ب) صار إلى الكبر

يبدو أن أفعالا مثل: أكل - ضرب - اتفق - انفجر - كبر - هار... هي أسماء في الأصل. فهي أفعال أصهت فيها أفعال جهمية من نمط تم، وقع، كان.. كما سنبين في تحليلنا للفعل كبر الممثل له في الجملة (24):

(24) أ) كبر الولد

ب) صار الولد إلى الكبر

فالكبر اسم مصهر في الصيرورة ليدل على ما تدل عليه كبر. هنا ينبغي أن نعي، كما يرى الفاسي الفهري، أن الأفعال الناقصة والأفعال الجهمية هي أفعال في الأصل. غير أنها قد تظهر أو لا تظهر دائما، لأن هناك

(9) الإصهار بالضم هو عبارة عن كلمتين يارتزان في كلمة واحدة مثل خمسة عشر. أما الإصهار بالذويان فهو حذف بعض أحرف الكلمتين لتكوين كلمة واحدة مثل سبعتاش في الدارحة المغربية. انظر الفاسي الفهري (1997-1998) في محاضرات تكوين طلبة الدكتوراه.

(10) للمزيد من التفصيل انظر الفاسي الفهري (1997)، ص. 21 و 23، و (1998)، ص. 168.

درجة صفرية لا يظهر فيها الفعل إذا لم يكن موسوما جهيا، كما نلاحظ في (25أ) بالمقارنة مع (25ب)-

ج.

(25) أ) زيد مريض

ب) كان زيد مريضا

ج) صار زيد مريضا

نفس الشيء نقوله بالنسبة للفعل ضرب، إذ نقول وقع ضرب أو تم ضرب. وهذا يعني أن المصدر ليس هو الفعل، وإنما هو موضوع من موضوعات الفعل. فضرب، إذن، ليس فعلا وإنما الفعل في الأصل هو تم أو صار أو كان. أما ضرب فهو فاعل لتم أو وقع بالإضافة إلى موضوعات أخرى. في هذا الإطار يفترض الفاسي الفهري أن أصل البنية (26أ) هو (26ب).

(26) أ) ضرب زيد عمرا

ب) تم ضرب زيد عمرا

فصرب حدث، وعمرو مفعول، ثم نقل ضرب فنصهره في تم ونقل الموضوعات لتنتقل في الشجرة لكي نصل إلى المواقع التي يمكن أن يسند فيها الفعل الإعراب. فهناك فعل جهي يدل على الصيرورة، له فضلة جهية وهي جميلة رأسها اسم حدث، فاعلها الضارب المنفذ، ومفعولها المضروب الضحية، ثم يدمج الحدث في الفعل الجهي. وبناء على هذا الافتراض، يمكن القول إن الأصل في الأفعال أسماء. فالفعل أساسا هو مقولة جهية قد تظهر أو لا تظهر. بمعنى آخر، إن الأصل في الفعل أن يكون ناقصا أو جهيا. وإذا كان تاما فلأنه مركب من الفعل الناقص أو الفعل الجهي ومن الحمولة (الشحنة) التي تأتي عن طريق الإصهار (إصهار الفعل إلى اسم). بعبارة أخرى، إن الحمولة الدلالية في مثل هذه الأفعال هي أسماء. فأكل، كما يفترض الفاسي الفهري وهيل وكيزر، هي في الحقيقة أكل مفترضين أن هناك فعلا خفيفا نصهر فيه حدث الأكل، وبهذا نقول:

(27) تم أكل زيد تفاحة

إن هذا يعني أن الحديث عن الفعل أكل وغيره من الأفعال الثقيلة يصاحبه فعل خفيف أو فعل كينونة. وإذا كان الحدث اسما وليس فعلا، فإن الأصل في الأفعال هي الأفعال الخفيفة، لأنها تنتج في مرحلة أولى وليس فيها حدث.

من بين الروايات التي نروز بها عدم أصلية الأفعال الثقيلة قابليتها للإصهار كما توضح الأمثلة (28-29):

(28) ضرب زيد عمرا

(29) أ) وَقَعَ ضَرْبٌ

(ب) زيد ضارب

(ج) عمرو مضروب

إن حدث الضرب هنا هو الذي يمكّن من إصهار البنى (29أ-ب-ج) في بنية واحدة الممثل لها ب (28)، فالحدث موجود في الفعل المصهر وفي الفاعل و المفعول. بمعنى أن هناك ثلاثة حمول وثلاثة موضوعات، ثم هناك عملية الإصهار التي تقع بواسطة الحدث، والتي بواسطتها نصل إلى محمول مع ثلاثة موضوعات.

1.6. إصهار الفعل الرابطة كان نموذجاً

لا يظهر الفعل الرابطة كان إلا في حالة وجود واسمات موسومة زمنياً أو جهياً أو موجهياً كما تبين الأمثلة في (30):

(30) أ) عمرو في الكلية

(ب) سيكون عمرو في الكلية غداً

(ج) عندما يكون عمرو في الكلية يكون نشيطاً

فإذا أردنا التعبير عن المستقبل نعبّر بالجملة (30ب)، وإذا أردنا الدلالة عن العادة أو الجهة الاعتيادية نعبّر بالجملة (30ج).

فالرابطة كان، إذن، هي عماد العناصر الجهية أو الزمنية لأنها تكون موسومة. وإذا حذفنا هذه العناصر من الجملة فلا داعي لظهورها (الرابطة كان)، حينها يقع إصهار الفعل الرابطة عندما يكون في درجة الصفر. قد يستعمل فعل الكينونة (be/have) أو (être/avoir) في بعض اللغات، كالفرنسية والإنجليزية، للدلالة على الملكية كما في (31أ-ب)، وهو ما يقابل في العربية (31د) وليس (31ج). ونشير إلى أن (31د) لا تدل على الملكية عكس (31ج).

(31) أ) J'ai un stylo

(ب) I have a pen

(ج) لي قلم

(د) كان لي قلم

(J'avais un crayon)

نلاحظ أن هناك إصهاراً لأداة الملكية في فعل الكينونة. وإذا كان فعل الكينونة يستعمل في الفرنسية والإنجليزية للدلالة على الملكية، فإنه لا يدل على نفس المعنى في اللغة العربية، فلا يمكن أن نقول كان لزيد قلم عوض لزيد قلم. وفي هذا لإطار، يفترض الفاسي الفهري (1995-1996) أن كان لا يقبل أن

يصهر فيه الحرف، ويرى أن اللغات التي يدل فيها be/ have على الملكية هي لغات يقع فيها إصهار الحرف في الفعل.

بناءً على هذا، نخلص إلى أن عملية الإصهار تقوم على سلسلة من الانتقالات لكي نصل إلى البنية النهائية. بحيث ننتقل من البنية التي يكون فيها الفعل في درجة الصفر، ثم ننتقل إلى مرحلة ظهور الفعل الرابطة الذي يظهر الزمن وما يدور في فلكه من جهة وموجهات، ثم نصهر الرابطة في الفعل للوصول إلى الفعل الثقيل. فالفعل هنا وكأنه بنية مجردة يدمج فيها الحدث وليس هو الحدث بل هو محل للحدث. وهذا يعني أن الفعل مختلف عن الحدث، بدليل أن أكل الرجل تعني حصل أكل الرجل أو كان أكل الرجل. إن هذا يمكننا من القول إن هناك نوعين من الأفعال:

أفعال لا يقع فيها إصهار وهي الأفعال الخفيفة والفارغة دلاليًا.

أفعال يقع فيها إصهار وهي الأفعال التامة لها حمولة معجمية، لأنها مشتقة من اسم أو حرف.

2.6. دلالات الإصهار في الفعل

يمكن أن نميز في الإصهار بين دلالات متعددة ومختلفة كما يبدو من خلال الأمثلة (33-40):

(33) أ) كبر الولد

ب) صار إلى الكبر

(34) أ) أكل التفاحة

ب) كان أكل التفاحة

(35) أ) مرضت هند

ب) أصاب/ نزل المرض بهند

(36) أ) لعن الله الكاذب

ب) نزلت عليه اللعنة

(37) أ) لي/ أملك كتابا

ب) في ملكي كتابا

(38) أ) بيعت فرسا

ب) تم بيع الفرس

(39) أ) أدخل الجرم إلى السجن

(ب) تم إدخال المجرم إلى السجن
(40) أ) أعطى هنداً كتاباً

(ب) تم إعطاء الكتاب لهند

نلاحظ، في الأمثلة أعلاه، أحداثاً مصهرة في أفعال كما في (33-أ40)، أو مفرغة من أفعال في مركبات اسمية باعتبارها ذيلاً من ذيولها كما في (33ب-40). هذه الأحداث المصهرة تحمل دلالات مختلفة تختلف باختلاف دلالة الأحداث، فقد تدل على الصيرورة كما في (33)، أو على الكينونة كما في (34)، أو على حالة (وضع محسوس) كما في (35)، أو على وضع مجرد كما في (36)، أو على الملكية كما في (37)، أو على عمل كما في (38)، أو على حركة كما في (39)، أو على تغيير كما في (40). ويمكن أن نرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الكلمة العربية التي تقبل أن تتظاهر بصور مختلفة، والتي تتميز بطاقتها الإصهارية الكثيفة. وبالطبع، إن التعبير عن الإصهار يقابله الإفراغ. فكلمة واحدة يمكن أن توازي جملة.⁽¹¹⁾

7. خلاصة

في دراستنا للحمولة الدلالية في الفعل خالصنا إلى النقط التالية:

* أن دلالة الفعل تتحكم فيها طبيعة الفعل وموضوعاته، مما يعني أن هناك تعالفاً بين التركيب والدلالة، وأن ما يوجد في التركيب هو ضرب من الإسقاط لما يوجد في الدلالة.

* وفي تحديد دلالة الفعل اعتمدنا ظاهرة الاشتراك اللفظي وتعدد المعنى، وبيننا أن اللغة العربية تتيح لنا أن نعبر بفعل /لفظ واحد عن معنى واحد، كما أنها تتيح أن نعبر بفعل /لفظ واحد عن معانٍ مختلفة. كما اعتمدنا مشكل الترجمة لتوضيح أن ترجمة الأفعال من لغة إلى لغة يؤثر بشكل كبير في دلالتها (الأفعال). وفي نقطة ثالثة، درسنا خاصيتي الإصهار والإفراغ لما لهما من أهمية في تحديد الحموله الدلالية في الفعل، وميزنا بين الأفعال التي لا يقع فيها إصهار وهي الأفعال الخفيفة والفارغة دلالياً والأفعال التي يقع فيها إصهار وهي الأفعال التامة التي لها حمولة معجمية مشتقة من اسم أو حرف. وبيننا أن الأحداث المصهرة في الأفعال تحمل دلالات مختلفة تختلف باختلاف دلالة الأحداث.

(11) يقتصر هذا بفكرة التوازي التي بدأها الفاسي الفهري في المعجم العربي وطورها في عدة أعمال قدمت في ندوات ومحاضرات.

المراجع

- الجر، خليل، المعجم العربي الحديث لاروس، مكتبة لاروس، 17 شارع مونبارس - باريس6.
- صغير، السعدية:2001، عن بعض مشاكل المعجم العربي: علاقة أفعال بفعل من خلال المعجم العربي لاروس نموذجاً، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس - أكادال - الرباط.
- غاليم، محمد: 1999، المعنى والتوافق : مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، سلسلة أبحاث، وأطروحات، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
- غاليم، محمد : 2000، عن معجمة الزمن في بعض أفعال المعجم العربي، وقائع ندوة مارس 1999، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- الفاصي الفهري، عبد القادر : 1986، والمعجم العربي، دار تونقال للنشر، الدار البيضاء.
- الفاصي الفهري، عبد القادر : 1999 أ، عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية، فكر ونقد 24، 68-78.
- الفاصي الفهري، عبد القادر : 1999، أي مجزئية في المعجم، وقائع ندوة التوليد والنسقية والترجمة الآلية، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
- الفاصي الفهري، عبد القادر : 2000-2001، محاضرات تكوين طلبة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس - أكادال - الرباط.

- Baalbaki, M. 1996, *Al-Mawrid*, Dār al-‘ilm lil-malāyīn, Beirut.
- Carol, R. 1997, *Auxiliation and serialization: on Discerning the difference*, In Complex Predicates, Alex Alsina, Joan Bresnan, and Peter Sells (eds.), 175-202. Stanford, CA: CSLI.
- Fassi Fehri, A. 1987, “Anti-causatives in Arabic, Causativity and Affectedness”, *Lexicon Projet working Paper 15*, Mit, Cambridge, Mass.
- Fassi Fehri, A. 1991/1993, *Issues in the structure of Arabic Clauses and words*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.
- Fassi Fehri, A. 1994a, “Constraining the lexicon of Arabic Forms, Nominalizations, and Adjectives”, in Fassi Fehri ed., *Linguistique comparée et langue au Maroc*, Publications of the Faculty of Letters, Rabat.
- Fassi Fehri, A.: 1994b, “Configurations and Tansitivity splits in the Arabic

- lexicon”, Paper presented at the UQAM Conference on Configurations, Montréal.
- Fassi Fehri, A.: 1994c, “Regulating the lexicon of Arabic Forms”, Communication presented at the International Institute of Linguistics, 11-12 July, Rabat.
- Hale, K. and Keyser, J. 1992, “The syntactic character of thematic structure”, in Roco, I. ed., *Thematic structure: its Role in Grammar*. I. A. Roca. Berlin, Foris. 107-143.
- Hale, K and Keyser, J.: 1997, *On the complex nature of simple Predicators*, Alsina, J. Bresnan and P. Sells. Stanford, CSLI Publications: 29-65.
- Hale, K. and Keyser, J. 1998, “The Basic Elements of Argument Structures”, *MIT working Papers in linguistics*, volume 32, 7 3-116. H. Harley ed.